الاقتصاد الليبي.. قراءة في التحديات ورؤية للمستقبل

أحمد طاهر

باحث سياسي

ملخص

تواجه الدولة الليبية منزلقًا خطيرًا يهدّد وحدتها واستقرارها، فعلى الرغم من نجاح ثورة السابع عشر من فبراير 2011 في وضع نهاية لنظام جثم على صدر الشعب الليبي ما يزيد على أربعين سنة عاش في ظلمات القرون الوسطى بسبب سياسات قمعية ديكتاتورية مارسها نظام معمر القذافي وأبنائه- إلا أن الخطوات الأولى التي أحرزتها الثورة الليبية متمثلة في انتخاب مجلس وطني انتقالي يتولى إدارة شؤون البلاد لحين استكمال بقية متطلبات بناء الدولة، والتي كانت سببًا في تفاؤل كثيرين بالثورة الليبية معتبرين أنها عرفت بداية الطريق الصحيح- سرعان ما انتكست، إذ تردت الأوضاع بسبب بروز جماعات وتنظيمات أرادت أن تفرض هيمنتها وسيطرتها على الأوضاع مستغلة وهن الدولة أو غيابها عن المشهد

وأخذت الأوضاع الأمنية تزداد سوءًا، فهي في تراجع مستمر وانحدار دائم بحيث صارت تهدّد ليس فقط الخطوة الأولى التي أُحرزت متمثلة في انتخاب المجلس الوطني وتشكيل الحكومات الانتقالية وإنما امتدت التداعيات إلى بدء تفتيت كيان الدولة ووحدتها. ولا شك أن هذه الخلفية لما آلت إليه الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا تمثل الأرضية التي تنطلق منها دراسة الاقتصاد الليبي من حيث إمكاناته وأوضاعه ومستقبله بما يطرحه من تساؤلات عدة، منها: ما هي أوضاع الاقتصاد الليبي بعد مرور ما يزيد على ثلاثة أعوام من الثورة؟ وهل يملك الاقتصاد الليبي مقومات نهوضه؟ وإذا كان ذلك صحيحًا فما هي التحديات والمعوقات التي تحول دون ذلك؟ وما هي الإستراتيجيات المقترحة والآليات المناسبة لمواجهة هذه المعوقات؟ وأيهما أسبق: استكمال مراحل التحول الديمقراطي أم بناء الاقتصاد أم أنهما يسيران جنبًا إلى جنب؟

رؤية تركية
2014 - 11
96 - 87

وفي خضم الإجابة عن هذه التساؤلات، يمكن استعراض عدة محاور على النحو الآتي:

أولاً- الاقتصاد الليبي... أرقام ومؤشرات:

تبلغ مساحة الدولة الليبية أكثر من 1،75 مليون كم2، ويقدر عدد سكانها بحوالي 6،5 مليون نسمة طبقًا لتقديرات عام 2010، ويصل معدل الزيادة الطبيعية إلى 2،3٪ سنويًا، ويغلب على القوة الديموغرافية فيها فئة الشباب، إذ يقع نحو 33٪ منها تحت سن الخامسة عشرة، بينما تفوق الكتلة الناشطة اقتصاديًا فيها ما نسبته 62٪ من حجمها الكلي. ويتوزع السكان في مساحة لا تزيد عن 5٪ من إجمالي مساحة البلاد التي يغلب عليها الطابع الصحراوي، حيث تستحوذ على أكبر نصيب من الصحراء الكبرى، وتشكل نسبة أهالي المدن والبلدات والقرى 80٪ من إجمالي سكان البلاد. وتتمركز أكبر كتلة سكانية في العاصمة "طرابلس" التي تضم ما يقرب من ثلث سكان البلاد.

ويذكر أن ليبيا ظلت حتى أواخر خمسينيات القرن الماضي من ضمن أكثر بلاد العالم فقرًا إن لم تكن الأفقر، حتى اكتُشف فيها النفط لتدخل بذلك عصرًا جديدًا اتسم بسيطرة النفط على الاقتصاد الوطني، حيث استحوذ القطاع النفطي على حوالي 80٪ من الإيرادات الحكومية، وأكثر من 95٪ من إجمالي الصادرات، وبلغ الاحتياطي النفطي المؤكد حتى 2010 حوالي 47 مليار برميل، لتحتل ليبيا على هذا الصعيد المرتبة التاسعة عالميًا، فضلًا عن احتفاظها باحتياطي للغاز الطبيعي يقدر بتريليون وخمس مئة وثلاثين مليار م3، لتشغل المرتبة 23 عالميًا. وتعتمد في تصديرها للخام على ستة مرافئ رئيسة على طول ساحل البلاد الممتد على مسافة تقترب من 2000 كم من الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، منها خمسة مرافئ في الجزء الشرقي من البلاد وهي: السدرة ومرسى البريقة ورأس لانوف والزويتية وطبرق، ومرفأ الزاوية في المنطقة الغربية.

وكان من نتائج ما سبق، أن شهدت السنوات الأخيرة قبل ثورة 17 فبراير 2011 نموًا مطردًا للاقتصاد الليبي، حيث بلغ الناتج الوطني عام 2010 ما يقدر بـ89،03 مليار دولار، مستعيدًا الانخفاض الذي لحق به عام 2009 حينما سجل مبلغ 86.19 مليار دولار، في حين كان قد وصل إلى 86،77 مليار دولار عام 2008، لتحتل

ليبيا بذلك المرتبة 74 عالميًّا من حيث ناتجها الوطني لعام 2010، محققًا نموًا قدره ٪3،3 في مقابل نمو سالب كان قد سجله في العام 2009 بلغ ٪7، كما حقق فائضًا في موازنته العامة لعام 2010 بلغ قدره 16 مليار دولار. يضاف إلى ذلك أنه وفقًا لتقارير مصرف ليبيا المركزي، بلغ احتياطي البلاد من الذهب والعملات الأجنبية، في نهاية العام 2010، ما مجموعه 107،3 مليارات دولار، لتحتل بذلك المرتبة 14 عالميًّا. ولم يقتصر الأمر على ذلك فسحب، حيث يأتي بعد إيرادات النفط والغاز ما تورده المؤسسة الليبية للاستثمارات الخارجية التي كانت تدير لوحدها أصولاً تزيد عن 70 مليار دولار بين أصول ثابتة ومنقولة واستثمارات أخرى في معظم دول العالم، حيث تملك حصصًا في شركات أوروبية قيادية، مثل بنك أوني كريديت الإيطالي ودار بيرسون البريطانية. كذلك أنشأت مؤسسة الاستثمار الليبية صندوقًا للتحوط في لندن، وأقدمت على شراء عقارات في بريطانيا، ويُذكر أن المؤسسة تحتفظ بـ32 مليار دولار نقدًا في عدة بنوك أميركية، إلى جانب استثماراتها الضخمة التي تنتشر في معظم دول افريقيا تحت غطاء محفظة إفريقيا الاستثمارية. وجدير بالإشارة أن الذي أسهم في تعزيز وضع الاقتصاد الليبي قبل الثورة، ما جرى في 2003 من رفع العقوبات الدولية التي كانت قد فرضتها الأمم المتحدة على البلاد فيما عرف آنذاك بقضية لوكيربي، حيث بدأ الاقتصاد في استعادة عافيته وتحديدًا منذ سبتمبر عام 2003.

ولكن، على الرغم من هذه الأرقام والمعدلات والاستثمارات الضخمة، إلا أن الأوضاع المعيشية للمواطنين ظلت في التراجع، ولم تشهد أيّ تغيّر يتناسب مع هذه الأرقام ومعدلات النمو المحققة، وهو ما قد يجد تفسيره في أمرين: الأول، الفساد الإداري المترتب على الفساد السياسي الذي انتهجته الدولة الليبية تحت قيادة القذافي الذي عَدَّ هذه الثروات والمداخيل ملكًا خاصًا له ولأسرته وأعوانه، وهذا جعل تصرفه فيها أقرب إلى تصرف الشخص في ماله الخاص من دون أن يستفيد الشعب الليبي من عوائد هذه الثروات واستثماراتها. أما الأمر الثاني، فهو أنّه نتيجة لما سبق، لم تُول الدولة اهتمامًا يذكر بمقومات الاقتصاد الأخرى، حيث اقتصر الاهتمام على النفط والغاز مع إهمال بقية المقومات الحقيقية للاقتصاد والتي كان من الممكن أن تحقق معدلات نمو أكبر

رغم نجاح الثورة في التخلص من القذافي إلا أنها دخلت في متاهة كبرى سواء بسبب التدخلات الخارجية الهادفة إلى تفتيت الدولة، أو بسبب طموحات بعض الأطراف الداخلية التي لم تخبر العمل السياسي في ظل دولة الفرد التي أسسها القذافي

خاصة مع امتلاك الدولة الليبية للعديد من هذه المقومات، في مقدمتها المقومات السياحية بفضل ما تمتلكه الدولة من مقومات طبيعية وتاريخية عديدة ومتنوعة، فضلاً عن تنشيط تجارة العبور بفضل الموقع الجغرافي الذي تشغله الدولة الليبية بين قارتي إفريقيا وأوروبا.

وكان من نتيجة هذا التراجع أن جاءت الثورة الليبية بهدف تصحيح الاختلالات التي شوهت الاقتصاد الليبي وانعكست سلبًا على نمط حياة المواطنين ومستواهم، حيث اتضح من متابعة الشأن الليبي بعد الثورة أن الليبيين يعانون من أوضاع معيشية صعبة رغم الإيرادات النفطية المهمة، مما يعني سوء توزيع الثروة أو عدم توظيفها في شكل يُحسن الأوضاع الاقتصادية ويرفع القدرات الاستهلاكية للمواطنين. ورغم نجاح الثورة في التخلص من القذافي إلا أنها دخلت في متاهة كبرى سواء بسبب التدخلات الخارجية الهادفة إلى تفتيت الدولة، أو بسبب طموحات بعض الأطراف الداخلية التي لم تخبر العمل السياسي في ظل دولة الفرد التي أسسها القذافي، فلم تستطع هذه الأطراف أن تصل إلى مستوى من التوافق يحفظ كيان الدولة ويحمي استقلالها. وترتب على ذلك أن عام 2011 كان العام الأسوأ حيث شهد فيه الاقتصاد انكماشًا جاوز الـ60٪ بسبب توقف كل النشاطات الاقتصادية كغيرها من القطاعات الأخرى التي شهدت حالة من الركود والتوقف تماهيًا مع ما شهدته البلاد من صراع مسلح حتى إسقاط النظام في أواخر أكتوبر 2011 بإسهام دولي من قوات حلف الناتو، حيث هبط إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل يوميًّا في يوليو 2011، وتراجعت قيمة الصادرات من 48،9 مليار دولار عام 2010 الى 19،2 مليار دولار عام 2011، كما هبطت قيمة الواردات من 24،6 مليار دولار إلى 14،2 مليار دولار خلال نفس الفترة، وهو ما أدى إلى تقلص فائض الحساب الجاري من 21٪ من إجمالي الناتج المحلي عام 2010 إلى أقل من 4،5٪ من إجمالي الناتج المحلي عام 2011، إلا أنه سرعان ما شهد عام 2012 تحسنًا ملحوظًا في الأوضاع الاقتصادية، حيث زاد الناتج المحلي الحقيقي بمعدلات جيدة نتيجة لعودة الإنتاج النفطي إلى مستويات قريبة من مستوياته قبل الحرب (ما يقرب من مليون برميل يوميًّا) طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، وقد رافق ذلك انتعاش مستويات الاستهلاك المحلي للأفراد مع القرارات التي اتخذتها الحكومة بزيادة المخصصات المنفقة على الأجور والدعم المباشر للأسر، مع بقاء المشروعات الاقتصادية الكبرى متوقفة بسبب تأخر إعداد الموازنة العامة لاتساع حجم الخلاف حول كيفية تنفيذ الحافظة الضخمة للمشروعات التي تم إقرارها خلال عهد النظام السابق. وقد صاحب هذا

التحسن الملحوظ تفاؤلًا لدى أغلب الخبراء، حيث توقعوا أن يشهد الاقتصاد الليبي نموًّا غير مسبوق، إلا أن الأمور أخذت منعطفًا مختلفًا تمامًا، فمع بقاء كل هذه المشروعات متوقفة، بدأ التدهور في إنتاج النفط والغاز المصدر الرئيس لإيرادات البلاد بسبب استيلاء بعض الميليشيات المسلحة على الحقول والموانئ النفطية وما ترتب عليه من إلحاق أضرار جسيمة بالحقول والمصافي تتطلب إصلاحات حتى يعود النشاط إلى مستواه، وهو ما ترتب عليه تراجع عائدات البلاد من 4،6 مليار دولار شهريًّا إلى مليار دولار، في مقابل وصول حجم إنفاق الدولة شهريًّا إلى ما يوازي 3،5 مليار دولار لاستيراد المواد الغذائية والمحروقات المكررة والخدمات والمنتجات الأخرى، مما دفعها في محاولة لمعالجة هذا الوضع إلى استخدام 19 مليار دولار من احتياطيها من العملات الأجنبية وبقي مبلغ 113 مليار دولار مقابل 321 مليار دولار قبل الأزمة، مما دفع بصندوق النقد الدولي ليحذر في تقرير له صدر في أوائل هذا العام (2014) من أن لليبيا احتياطيًّا مهمًّا سيساعدها على تخطي الأزمة في المدى القصير، إلا أن استمرار الخلل في الإنتاج النفطي وزيادة النفقات قد يستنزفان هذا الاحتياطي في أقل من خمس سنوات، خاصة مع تفاقم حجم الخسارة التي يتعرض لها الاقتصاد الليبي، والتي قدرها البنك المركز الليبي في أوائل يونيو 2014 بقيمة 30 مليار دولار من إيراداتها النفطية بسبب الاحتجاجات المستمرة منذ ما يقرب من عام، وتحديدًا منذ يوليو 2013 في حقول ومرافئ تصدير النفط- التي أدت إلى تراجع إنتاج النفط إلى 250 ألف برميل يوميًّا مقابل نحو 1،5 مليون قبل بداية هذه الحركة. ومن المنتظر أن تتفاقم الأوضاع بصورة أكبر مع زيادة الأعباء وتنوعها ما بين زيادة الرواتب والأجور الممنوحة للعاملين بالدولة سواء بسبب تحسن مداخيلهم أو بسبب تعيينات جديدة، وما بين الأعباء التي تتمثل في خسائر الحرب، سواء تلك التي تتعلق بإعادة بناء البنية التحتية للدولة والتي تهدمت بسبب الصراع مع نظام القذافي، أو تلك التي نتجت عن الصراعات والحروب المستمرة بين الميليشيات المسلحة، أو تلك التي تتعلق بالجرحى والمصابين وما يحتاجونه من عمليات لإعادة التأهيل والمنح والتعويضات والمرتبات لغير القادرين منهم على العمل، فضلًا عن تكاليف علاجهم بالخارج، وهو ما يمثل عبئًا إضافيًّا على الاقتصاد الليبي الذي ما زال يلملم جراحه.

الاقتصاد الليبي...نحو إستراتيجية مقترحة للنهوض

في سبيل ما يواجهه الاقتصاد الليبي من تحديات وصعوبات تعيق نهوضه وتقدمه، من الأهمية بمكان أن تكون هناك إستراتيجية شاملة أو خطة متكاملة ذات أبعاد متنوعة تسهم في تقديم رؤية لصانعي القرار بشأن كيفية النهوض بالاقتصاد الليبي، على أن تنطلق هذه الإستراتيجية من الواقع الليبي بمشكلاته وتحدياته، مستفيدة من تجارب البلدان الأخرى التي تتقارب ظروفها مع الأوضاع الليبية. وفي هذا الإطار، ثمة خطة

مقترحة يمكن أن تمثل خارطة طريق للدولة الليبية في المجال الاقتصادي، وتشتمل هذه الخطة على المحاور الآتية

1- استعادة الأمن والاستقرار في مختلف ربوع البلاد، واستكمال استحقاقات عملية الانتقال الديمقراطي وفق جدول زمني محدد يحظى بتوافق مختلف القوى السياسية الفاعلة، وذلك بهدف بناء مؤسسات وطنية تتمتع بالفاعلية الكافية لمواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي، فحالة الانفلات الأمني التي تشهدها ليبيا في ظل سيطرة الميليشيات المسلحة على مقدرات البلاد وثرواتها النفطية مع ضعف السلطة المركزية وعجزها، يجعل الطريق طويلاً أمام بناء الديمقراطية ما لم يدرك الأطراف كافة أن استخدام السلاح لم يعد خيارًا مطروحًا.

2- اعادة النظر في إستراتيجية إدارة الاقتصاد الوطني على النحو الذي يضمن إدارة ذات كفاءة للموارد، ففي الوقت الذي تمتلك فيه الدولة الليبية موارد متعددة ومتنوعة، إلا أن استغلالها واستثمارها لا يتناسب مع حجمها، وهذا يتسبب في الكثير من الهدر في هذه الموارد وسوء الاستفادة منها. وفي هذا الصدد، تصبح ثمة حاجة ملحة لمراجعة آليات إدارة عائدات النفط الليبية، وكيفية الاستفادة منها واستغلالها بصورة أكثر كفاءة، وبنهج إداري أكثر حكمة يقوم على الوضوح والشفافية والمصلحة الوطنية، وذلك كله من أجل تفادي أيّ نزاعات مستقبلية حول موارد الدولة وثرواتها،

خاصة النفطية التي تشغل نسبة كبيرة من إيراداتها المالية.

3- تطوير القطاع المالي والمصرفي لدعم الاستثمار الخاص وجذبه سواء أكان استثمارًا محليًّا أم أجنبيًّا؟

4- تنسيق وضبط السياسات المالية (الإيرادات العامة والإنفاق العام) بحيث يخدم أهداف السياسة الاقتصادية العامة، والحد من التضخم، وتطوير القطاع المصرفي وخدماته.

5- تبني إستراتيجية للإصلاح الاقتصادي تقوم على آلية "الخصخصة"، شريطة أن تُطبق بضوابط محكمة تحقق المستهدف منها، والمتمثل في زيادة إيرادات الدولة، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال رفع كفاءة العاملين في هذه المؤسسات. مع الأخذ في الاعتبار أن هذا المشروع بلا شك ستكون له تأثيرات اقتصادية على مستوى معيشة المواطنين -ولاسيّما محدودو الدخل والفقراء- بسبب ارتفاع الأسعار، وهو ما يستوجب من الدولة مراعاة ذلك باتخاذ إجراءات حقيقية لحماية هذه الفئات من التأثيرات السلبية، بشكل يعيد ترتيب الأولويات بين أهداف تحقيق الكفاءة الإنتاجية وضمان كفاءة تخصيص الموارد، وبين تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، من خلال إعادة توزيع وبيع الممتلكات العامة بطريقة مدروسة ومبنية على أسس وبرامج واضحة الرؤية. ويتطلب نجاح هذه السياسة إدارة اقتصادية فاعلة تدعم المستثمر، وقطاعًا مصرفيًّا يضمن الوصول إلى التمويل، وإطارًا قانونيًّا وتنظيميًّا واضحًا يحمي حقوق الملكية ويقي من الممارسات الضارة بالمنافسة، ونظامًا قضائيًّا غير منحاز يحمي العقود المبرمة، وآليات مناسبة لتعزيز الثقة الاجتماعية التي افتقدها المجتمع الليبي على مدى أربعة عقود مضت.

لا يغطي الإنتاج الزراعي المحلي سوى 25% من احتياجات المواطنين، وهو ما يتطلب وضع السياسات والبرامج اللازمة لتطوير مصادر المياه واستخداماتها، ووضع سياسات زراعية حافزة للمحافظة على الأراضي الزراعية وتنميتها وتوسيعها، وتقديم أشكال الدعم كافة للمزارعين

6- الإسراع بتنويع القاعدة الاقتصادية في البلاد، حيث تعمد الدولة اعتمادًا مفرطًا على قطاع النفط كما سبق القول، ومن المعلوم أن هذا القطاع يتسم بكثافة استعمال رأس المال، مما يجعل إسهامه في نمو التوظيف محدودة للغاية، وهو ما يتطلب إعادة توجيه الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على قطاع النفط، وإنما بالاعتماد على قطاعات أخرى تعزز وجود مزيد من فرص العمل، ومن أبرزها:

- القطاع الزراعي الذي يأتي في المرتبة الثانية في الأهمية الاقتصادية بعد قطاع النفط، ورغم ذلك لا تزال البلاد تعتمد في تأمين المواد الغذائية على الواردات من الخارج، ولا يغطي الإنتاج الزراعي المحلي سوى 25٪ من احتياجات المواطنين، وهو ما يتطلب وضع السياسات والبرامج اللازمة لتطوير مصادر المياه واستخداماتها، ووضع سياسات زراعية حافزة للمحافظة على الأراضي الزراعية وتنميتها وتوسيعها، وتقديم أشكال الدعم كافة للمزارعين.

• قطاع الصيد البحري، حيث يسجل حجم إنتاج الصيد البحري ما بين 40-50 ألف طن في العام، وهذا يعني محدودية الإنتاج مقارنة مع متوسط إنتاج بعض الدول (تونس 108 ألف طن، الجزائر 143 ألف طن، المغرب 1100 ألف طن، موريتانيا 680 ألف طن)، رغم امتداد الشاطئ الليبي ووجود إمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاج، وهو ما يستوجب تطوير مرافق الصيد والبنى الأساسية لهذا القطاع، وتدريب الكوادر، وسن التشريعات، ووضع الحوافز.

• قطاع الصناعة التحويلية، وذلك بهدف الاستفادة المثلى من الموارد المحلية وإقامة صناعات تصديرية، وهذا يتطلب دعمًا وتشجيعًا للقطاع الخاص للولوج إلى هذا القطاع من خلال إيجاد قنوات تمويلية، وإعادة النظر في التشريعات المنظمة للصناعات في هذا المجال، كتقديم القروض، والإعفاء من الضرائب لفترات محددة، وإعداد وتنفيذ برامج التدريب.

• قطاع التعدين، تمتلئ الأراضي الليبية بأنواع مختلفة من المعادن، تحتاج إلى إستراتيجية محددة لاستخراجها واستغلالها بصورة تحقق استدامة النمو والتنمية.

• قطاع السياحة، وذلك في ضوء ثراء ليبيا بالمقومات الطبيعية، حيث تنتشر الواحات والكثبان الرملية وسلاسل من الجبال والمرتفعات والهضاب، إضافة إلى المواقع الأثرية، مثل المدن الرومانية والإغريقية والفينيقية، فضلاً عن مناخها المتوسطي، وقربها من الأسواق الأوروبية الكبرى، وهذا يتطلب إنشاء قطاع سياحي حقيقي وجاد،

الخلاصة أن حالة الاقتصاد الليبي تفرض أنّ ثمة حاجة ملحة تُعَدّ التحدي الأكبر الذي يواجه القادم الجديد في السلطة، تتمثل في أهمية صياغة برامج اقتصادية مهمة تتعامل مع متطلبات الأجل القريب، وتضع إستراتيجية تنموية تتناسب مع الأجل البعيد

بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص، ففي الوقت الذي تتحمل فيه الحكومة مسؤولية استعادة الأمن والاستقرار، مع وضع إطار قانوني منظم للصناعة، مع مراعاة الأبعاد البيئية بحيث يحقق التنمية المستدامة- يأتي دور القطاع الخاص في تكوين منتج سياحي قادر على المنافسة في مجالات التنظيم والإدارة والتسويق. هذا إلى جانب العمل على إعادة تفعيل وتنشيط مهام وأدوار وكالات السفر والهيئات الليبية، مع القيام ببحوث ودراسات عن السوق العالمي، إضافة إلى إنشاء المتاحف وتشجيع الصناعات التقليدية والحِرَف.

• قطاع التجارة بشقيه الداخلي والخارجي، من خلال تخفيف القيود والضوابط، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية، مع تعزيز الانفتاح على الأسواق الخارجية وخاصة الجوار الإقليمي، من خلال الاتفاقيات الجماعية والثنائية.

7- ضرورة العمل على إصلاح نظام الدعم والتحويلات المقدم للمواطنين، نظرًا لآثاره السلبية على الميزانية الحكومية وتكوين النفقات وتنمية القطاع الخاص، شريطة أخذ البعد الاجتماعي فيما سيُطبق من سياسات، وهو ما يعني أن تحقق منظومة إصلاح الدعم

يكون بالتوازن المطلوب في المعادلة بين تحقيق الكفاءة والرشادة الاقتصادية في إدارة موارد الدولة وثرواتها من جانب، وحماية الأسر محدودة الدخل والفقراء من جانب آخر، وهو ما يتطلب أن تكون هناك شبكة أمان اجتماعي متطورة، تمكن الحكومة من النظر في تحديد مجموعة التدابير قصيرة الأجل لتخفيف الأثر السلبي لارتفاع الأسعار بسبب إلغاء الدعم، مع استخدام الوفورات المتحققة من إصلاحه في زيادة الإنفاق العام بما يعود بالنفع على مستحقيه.

8- بناء رأس المال البشري، وذلك من خلال الاهتمام بنظام التعليم وإصلاحه ووضع برامج تدريبية للعاملين والباحثين عن عمل، وذلك بهدف توفير المزيد من فرص العمل وخاصة للشباب الذي يمثل 75٪ من التركيبة العمرية للسكان، وهذا يعني أن السلطة الجديدة في حاجة إلى الاهتمام بقطاع التعليم للارتقاء بمهارات الشباب في سن العمل، خاصة في ضوء الإهمال الواسع الذي شهده هذا القطاع في عهد القذافي، حيث اعتمد الليبيون على العمال الوافدين في كثير من المرافق والخدمات، وقد قُدر عددهم بحوالي مليون وافد، أي أن الدولة ستواجه في ظل تراجع الأوضاع الأمنية وتدهورها أزمة عمالة في قطاعات معينة، إما بسبب عدم إجادة المواطنين لهذه الأعمال أو بسبب عزوفهم عنها، وهو ما سيؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة البطالة التي تفيد البيانات المنشورة وصولها إلى 10٪ من قوة العمل.

9- الإصلاح الإداري من خلال محاربة الفساد والرشوة والمحسوبية، والالتزام بالشفافية، مع أهمية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق الإصلاح المؤسسي الذي يشجع المنافسة والإدارة الرشيدة، مع تعزيز حوكمة الشركات وتوفير الحصول على المعلومات والبيانات، وضع الأنظمة الرقابية والقوانين والتشريعات التي تحارب الفساد بجميع أنواعه، وتعزيز دور الأجهزة الرقابية.

10- تعزيز فرص التعاون الإقليمي والاندماج التجاري والمالي خاصة مع دول الجوار، وذلك في ظل نظام عالمي اقتصادي يتجه نحو التكتل والاندماج.

الخلاصة أن حالة الاقتصاد الليبي تفرض أنّ ثمة حاجة ملحة تُعَدّ التحدي الأكبر الذي يواجه القادم الجديد في السلطة، تتمثل في أهمية صياغة برامج اقتصادية مهمة تتعامل مع متطلبات الأجل القريب، وتضع إستراتيجية تنموية تتناسب مع الأجل البعيد، وهو ما يدعونا إلى أهمية تنظيم مؤتمر للحوار الاقتصادي، يجمع مختلف الأطراف المعنية بدءًا من المسؤولين في الحكومة ونواب البرلمان المنتخب، مرورًا برجال الأعمال وممثلي العمال (النقابات العمالية) ، ومؤسسات المجتمع المدني (جمعيات- أحزاب- مراكز بحثية...)، مع الاستعانة بخبراء دوليين- بهدف أن يخرج هذا المؤتمر بوثيقة اقتصادية تمثل اللبنة الأولى لبناء اقتصاد وطني قادر على تعظيم الاستفادة من الموارد والثروات المختلفة، ويقلل من مخاطر التحديات التي تهدد وحدة الدولة واستقرارها، ويلبي في الوقت ذاته تطلعات الشعب الليبي وطموحاته التي خرج من أجلها في ثورته، لأنه من دون ذلك لن

أن تأجيل حل المعضلات الاقتصادية وتأخيره لن يفضي إلا إلى مزيد من الفوضى والعنف والإرهاب،

تتمكن الدولة الليبية من عبور النفق المظلم الذي بدأ يلوح في الأفق. فإذا كان صحيحًا أن الاستقرار السياسي وبناء هياكل الدولة ومؤسساتها وأجهزتها على أسس دستورية وقانونية سليمة من الأولويات التي يجب أن تحظى بالاهتمام في تلك المرحلة التي تضع ليبيا أقدامها على طريق الدول العصرية بعد تغييبها على مدار أربعة عقود- إلا أنه من الصحيح أيضًا أن تأجيل حل المعضلات الاقتصادية وتأخيره لن يفضي إلا إلى مزيد من الفوضى والعنف والإرهاب، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الوضع الاقتصادي في ليبيا رغم تدهوره مقارنة بالأوضاع في بعض دول الجوار كما هو الحال في مصر وتونس، إلا أنه يظل الأحسن حالة في ضوء امتلاك الدولة لأموال مهمة، وصناديق سيادية، واستثمارات عديدة في الخارج تدر عوائد وأرباحًا كبيرة، وهذا يجعلها في غنى عن الاستدانة والاقتراض من الخارج بما يفرضه ذلك من شروط وما يمثله من تحديات. ولكن، يظل النجاح مرهونًا بفهم الأطراف كافة أن الاستقرار السياسي والأمني هو شرط أساسي للبدء في أي برامج اقتصادية، أو تنفيذ أي خطط تنموية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه العلاقة التشابكية بين الجانبين (السياسي/ الأمني- الاقتصادي/ التنموي) تحتاج إلى مزيد من الدراسات والتحليلات التي تكشف عن طبيعتها واتجاهاتها، فهل الأفضل أن يتحقق أحدهما كشرط أساسي لتحقق الآخر؟ هل الاستقرار السياسي واستعادة الأمن بصورة كاملة هو العامل الرئيس في النهوض الاقتصادي أم النهوض الاقتصادي وانعكاسات ذلك على مستويات معيشة المواطنين كفيل بتحقيق الاستقرار السياسي واستعادة الأمن؟ أم أن الواقع يتطلب السير سويًّا في المسارين معًا؟ والحقيقة أنه رغم صعوبة الإجابة عن هذا التساؤل الفلسفي (النظري) في ظاهره -وإن حمل في مضمونه حلّ الإشكالية التي ما زالت تعاني منها ليس فقط الدولة الليبية وإنما كثير من البلدان العربية، ولاسيّما التي شهدت ثورات الربيع العربي- إلا أنّه يمكن القول: إن التجارب الدولية والإقليمية كشفت في كثير من حالاتها أن الإستراتيجية الأكثر نجاحًا هي التي تجمع بين المسارين معًا، وإن ظلت نسبة الجمع بينهما هي محل الاختلاف بين تجربة وأخرى طبقًا لظروف كل دولة وشؤونها وأحوالها.